مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

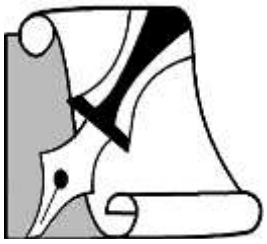

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

جهود التهدئة

علمت «الحياة» أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "انتزع موافقة" الرئيس عباس على فترة «الهدوء» التي يعمل وفد أمني مصري على وضع اللمسات الأخيرة عليها مع "إسرائيل"؛ وأن السيسي قدم شرحاً وافياً لعباس عن الجهود المصرية المبذولة لتحقيق «الهدوء» المطلوب في قطاع غزة وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

ووصف الرئيس السيسي خلال قمة مع الرئيس عباس؛ عقدت على هامش مؤتمر للشباب عُقد في منتجع شرم الشيخ المصري، ما يجري بأنه فرصة لأهل غزة لالتقاط الأنفاس، ووافق الرئيس عباس على أن يلتقط أهل غزة أنفاسهم؛ وتتألف "فرصة التقاط الأنفاس" من مرحلتين، الأولى تتراوح بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، والثانية ستة أشهر. وأُفيد أن "إسرائيل" وافقت على نقل وتوزيع منحة مالية بقيمة ٩٠ مليون دولار مخصصة لدفع رواتب موظفي حكومة حماس السابقة لمدة ستة أشهر بواقع ١٥ مليوناً شهرياً، شرط أن يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة. وأن إسرائيل وافقت أيضاً، في إطار المرحلة الأولى من الهدوء، على زيادة التصدير من القطاع لتشمل الخضروات الطازجة والأثاث والملابس الجاهزة... وغيرها، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات طويلة، إذ تمنع بموجب الحصار المفروض على القطاع، تصدير أي منتجات من غزة.

وكانت إسرائيل وافقت قبل ذلك على ضخ كميات من الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الطاقة الكهربائية الوحيدة في القطاع، لمدة ستة أشهر بمنحة مالية بقيمة ٦٠ مليون دولار. وتشمل المرحلة الأولى إدخال مواد بناء لإعمار المنازل المدمرة، وخلق فرص عمل للخريجين والعمال العاطلين من العمل، وتوسيع مساحة الصيد البحري الى ١٢ ميلاً بحرياً، فيما تشمل المرحلة الثانية توسيع مساحة الصيد الى ٢٠ ميلاً بحرياً، وإنشاء ممر بحري آمن يربط القطاع بجزيرة قبرص، تحت إشراف ورقابة دوليين، وفق ما طرحت حركة حماس على إسرائيل عبر الوفد الأمني المصري، وذلك رغم رفض مصر إنشاء الممر.

وبشأن المصالحة أكد **الرئيس السيسي** لعباس أن مصر ستشرع قريباً، بعد تثبيت "الهدوء" وفقاً لاتفاق وقف النارعام ٢٠١٤، بإجراءات وخطوات جديدة لإنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة. وأن الوفد المصري سيقدم اقتراحات جديدة للمصالحة وفقاً لاتفاقي ٢٠١١ و ٢٠١٧. وأن مصر حريصة جداً على إنجاز المصالحة قبل التوصل الى تهدئة طويلة الأمد نسبياً بين الفصائل المسلحة في القطاع وإسرائيل ؛ وأن مصر تسير بخطوات واضحة نحو تحقيق المصالحة والتهدئة وتنفيذ مشاريع إنسانية واقتصادية في القطاع، بما لا يمس وحدة الأراضي الفلسطينية، ويمنع فصل القطاع عن الضفة الغربية.

من جهته كشف **عزام الأحمد** عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة فتح، أن القيادة أجرت نقاشا مباشرا مع دولة قطر بشأن إدخال المساعدات إلى قطاع غزة عبر إسرائيل؛ وقال: "جرى نقاش مباشرة مع قطر وقلنا لهم، خطأ أن تدفعوا مساعدات تسمى انسانية عبر اسرائيل لحماس؛ لأن هذا سيعمّق الانقسام ويعطي مبرراً لإسرائيل أن تبقى تتجاهل قرارات الشرعية الدولية". وأضاف: "أي تواطؤ مهما كان شكله، هدفه إضعاف الموقف الرافض ل صفقة القرن من جانب القيادة افلسطينية وفق قرارات المجلس الوطني والاجماع الوطني". واستدرك: "لكن للأسف استمعوا، وبعد ذلك الحديث بحوالي ١٠ أيام، بدأ ضخ المال دون العودة لنا".

قال الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي** إن بلاده تواصل مساعيها في ملفي المصالحة الفلسطينية، والتهدئة في قطاع غزة، معتبرًا أن ذلك مُهمٌ، كي يصل الفلسطينيون إلى قيادة وسلطة واحدة، تستطيع أن تتفاوض مع إسرائيل على الدولة الفلسطينية. وردّ السيسي على تساؤل أحد المُشاركين في منتدى شباب العالم، حول المصالحة الفلسطينية، بالقول: نسعى دائمًا ألا يحدث نزاع مُسلح في قطاع غزة، أو الضفة الغربية، لأن تهدئة الأوضاع أمر مُهم، ولصالح مليوني شخص في غزة، وهؤلاء يحتاجون تحسين أوضاعهم، ومصر بدورها تحاول أن تقوم بدورها، وفتحت معبر رفح منذ رمضان الماضي. وأضاف: "نريد أن تكون هناك سلطة فلسطينية واحدة، حتى لو حدثت مفاوضات مع إسرائيل، تتم مع سلطة واحدة، لذا على الجميع أن يتنازل من أجل المصلحة العليا للقضية الفلسطينية".

وأوضح، أن مصر لن تقبل بأي شيء لن يقبله الفلسطينيون، مُشددًا بالقول: "نحن لن نقبل بما لا يقبل به الطرف الفلسطيني، فما يرفضه الفلسطينيون يرفضه المصريون، نريد دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب دولة إسرائيلية، مع الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين".

الأسرى الفلسطينيون

في جهاز الأمن هناك معارضة واسعة لخطة وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان لتشديد ظروف اعتقال السجناء الأمنيين؛ وحذّر ممثلون عن أذرع الامن المختلفة من التداعيات المحتملة لهذه الخطوة، التي من شأنها حسب رأيهم تصعيد التوتر في السجون وأن تؤثر سلبا على المناخ العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في شهر حزيران الماضي عيّن أردان لجنة لفحص ظروف المعتقلين الأمنيين برئاسة ضابطين كبيرين سابقين في مصلحة السجون والشرطة، المفتش المتقاعد آفي فاغنن والمفتش المتقاعد شلومي كعطبي. اللجنة أوصت ضمن أمور إلغاء الفصل المتبع، في اقسام مختلفة، بين السجناء التابعين لحماس والسجناء التابعين لفتح، وتقليص الزيارات العائلية للسجناء من الضفة الغربية، وحظر شراء مواد غذائية من خارج السجن وإلغاء الشراء من كانتينا السجن للمعتقلين الأمنيين. وبتوجيهاتٍ من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو جرى نقاش حول توصيات مجلس الأمن القومي، بمشاركة ممثلين عن أجهزة الأمن المختلفة. النقاش هدف إلى مساعدة رئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات لبلورة موقف المجلس قبل نقل توصية نهائية لنتنياهو.

في النقاش طرح ممثلو الجيش والشباك، وبدرجة أقل الشرطة، تحفظات على تطبيق توصيات اللجنة؛ الذريعة المقبولة على كل هذه الجهات هي أن الظروف في السجون صعبة بما يكفي وأن تشديدها والغاء الفصل التنظيمي سيؤثر أيضا على التوتر بين حماس وفتح وكذلك على المناخ في

المناطق على خلفية المكانة الكبيرة للسجناء في نظر الجمهور الفلسطيني. ممثل مصلحة السجون في اللجنة لم يظهر أي معارضة لتطبيق التوصيات. في المنظمة ينتظرون قرار الوزير اردان بشأن تعيين مفتش جديد، قبيل تسريح عوفرا كلينغر من هذه الوظيفة في نهاية السنة.

في الخلفية تجري في هذه الأثناء اتصالات من أجل التوصّل إلى تسوية لوقف إطلاق النار لفترة طويلة في القطاع. ويبدو أنه في محيط رئيس الحكومة يخشون من خطوات من شأنها التشويش على جهود التسوية في غزة. في الشباك وفي الجيش حذروا من تداعيات فورية محتملة إذا تم تطبيق خطوات اردان في السجون في الفترة القريبة، في النقاش طرحت إمكانيات لتطبيق عدد من التوصيات الاقل دراماتيكية، ولكن فقط بصورة تدريجية وليس فورية.

هناك حوالي ٥,٥٠٠ سجين أمني فلسطيني موجودون الآن في السجون الاسرائيلية. ٣,٢٠٠ سجين منهم أدينوا وصدر بحقهم حكم بالسجن، والباقون هم موقوفون أو معتقلون اداريون. هناك حوالي ٤٩ % من السجناء منتمون لفتح، مقابل ٢٥ % منتمون لحماس؛ باقي السجناء ينقسمون بين منظمات اصغر مثل الجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية؛حوالي ١٠ %من السجناء الامنيين لا ينتمون الى أي تنظيم وحوالي ١ % منتمون لداعش أو تنظيمات سلفية متطرفة التي أساس نشاطها خارج المناطق؛ ٨٤ %من السجناء هم من سكان الضفة الغربية.

ضابط الاستخبارات الرئيسي في مصلحة السجون، العميد د. يوفال بيتون، قال في أيلول الماضي في مؤتمر لمعهد السياسات ضد الإرهاب في هرتسليا بأن "في كل واحدة من هذه المجموعات الموجودة في السجن هناك عداوة شديدة، الصراع الداخلي الفلسطيني يخدم مصالحنا، ونحن ندخل بالضبط داخل هذه التصدعات"؛ بيتون مدح في المؤتمر الفصل بين سجناء التنظيمات؛ "مهمتنا هي تعزيز الانقسامات، وعدم السماح لهم بالالتقاء، حيث أنه عندما يكون هناك عدو مشترك فان هذا هو العامل الذي يوحد الشعب الفلسطيني".

وصادق **الكنيست الإسرائيلي** بالقراءتين الثانية والثالثة على تعديل قانون يستثني الأسرى السياسيين، ويخفض محكومية السجناء الجنائيين، استجابة لقرار المحكمة العليا تقليص الكثافة في

السجون؛ وصودق على هذا القانون بأغلبية ٥٣ عضواً مقابل معارضة ٩ أعضاء، ساري المفعول في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ما يعني إطلاق سراح نحو ٧٠٠ سجين جنائي.

قانون فرض الاعدام:

وأعطى رئيس حكومة العدو، **بنيامين نتنياهو**، الضوء الأخضر للدفع بسن قانون يتيح إعدام أسرى فلسطينيين أدينوا بقتل إسرائيليين، واتفق خلال جلسة رؤساء أحزاب الائتلاف الحاكم، ان يطلب من وزير التعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، الدفع بمقترح القانون الذي يتحمس إليه وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغادور ليبرمان، وركّز عليه خلال حملته الانتخابيّة قبل ٣أعوام

ومن المقرّر أن تبدأ لجنة الدستور في الكنيست، قريبًا، مداولاتها الأوليّة للتحضير لمشروع قانون للتصويت عليه بالقراءة الأولى.

ووفقًا لمقترح قانون "يسرائيل بيتينو"، الذي تم التصويت عليه بالقراءة التمهيديّة في كانون ثانٍ الماضي، فإنه في قرارات المحاكم العسكرية في الضفة الغربية المحتلة لن يكون هناك حاجة لإجماع ثلاثة من قضاة المحكمة العسكرية لفرض عقوبة الإعدام، وإنما الاكتفاء بغالبية عادية، غالبية اثنين من ثلاثة قضاة، كما يلغي اقتراح القانون صلاحية القائد العسكري لمنطقة المركز بإلغاء حكم الإعدام، ولا يلزم النيابة العسكرية بالمطالبة بفرض عقوبة الإعدام في هذه الحالات، وإنما يكون ذلك خاضعا لاعتبارات المدّعين في كل حالة.

وتحوّل القانون إلى جزء من السجال الداخلي داخل الائتلاف الحكومي في إسرائيل، وإلى المزاودات الحزبيّة، إذ اتهم ليبرمان، الأسبوع الماضي، حزب "البيت اليهودي" بأنه المعرقل لتمرير القانون لأسباب سياسيّة، وهو ما أدّى إلى أن يبادر رئيس "الحزب اليهودي"، نفتالي بينيت، إلى طرح تمرير القانون. في حين قال رئيس الائتلاف، دودي إمسلم، إن تأخير سن القانون جاء بسبب قرار التشاور حوله في المجلس السياسي والأمني المصغّر (الكابينيت) قبل تمريره.

وأعربت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، سابقًا، معارضتها للقانون لخشيتها من أن يحوّل الإعدام الأسرى المعدمين إلى أبطالٍ في نظر الشعب الفلسطيني، وسيتم تمجيدهم أكثر من الأسرى والشهداء الذين سقطوا في القتال.

كما تخشى الأجهزة الأمنية من قيام فصائل فلسطينية بمضاعفة جهودها لخطف رهائن لاستبدالهم بأسرى فلسطينيين حكم عليهم بالإعدام، إضافة إلى المخاوف من زيادة أعداد الفلسطينيين الذين يسعون لتنفيذ عمليات تكون عقوبتها الإعدام.

وكانت هذه المخاوف قد عرضت في مباحثات مماثلة أجراها المستويان السياسي والأمني الإسرائيليان. وسبق أن صرح رئيس الشاباك، نداف أرغمان، بذلك أمام لجنة الخارجية والأمن، كما أبدى نائب رئيس الشاباك، يتسحاك إيلان، معارضته لفرض عقوبة الإعدام في عدة مقابلات، وذلك بعد المصادقة على اقتراح القانون بالقراءة التمهيدية في كانون الثاني/يناير الماضي.

رئيس الشاباك: الهدوء بالضفة وغزة مضلل ومخادع

قال نداف أرغمان رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، أن الهدوء الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة مضلل ومخادع وخاصةً في الضفة الغربية التي تشهد هدوءًا نسبيا لكن الوضع قد يتفجر في أية لحظة. وزعم أرغمان في حديث أمام لجنة الأمن والخارجية في الكنيست لاستعراض الوضع الأمني، أنه تم إحباط ٤٨٠ هجوما في الضفة الغربية العام الماضي، وتم اعتقال ٥٠٠ ممن وصفهم بـ "الإرهابيين الفرديين". واتّهم أرغمان، حركة حماس، بأنها تحاول بكل قوة تنفيذ هجمات من الضفة الغربية بهدف زعزعة الاستقرار، مبينا أن الوضع معقد للغاية بفعل الوضع الحالي. وقال "فوق السطح يمكننا أن نرى الهدوء النسبي، ولكن تحت السطح هناك محاولات لتنفيذ هجمات من قبل حماس بتوجيه من قياداتها في غزة ولبنان وتركيا". وأشار إلى أنه تم إحباط ٢١٩ خلية لحماس في الضفة الغربية في إطار العمليات التي ينفذها الشاباك بمساعدة الجيش لإحباط الهجمات ولفت إلى أنه

تم إحباط هجمات سيبرانية عبر الانترنت وأخرى في محاولة للتجسس على الجنود. وقال إن الوضع في قطاع غزة وضع إسرائيل في حالة شك حول إتجاهه إما لمعركة أو لتثبيت الوضع الإنساني عبر الهدوء.

دورة المجلس المركزي الفلسطيني

مع تعليق التنفيذ قرر المجلس المركزي الفلسطيني، إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كافة تجاه اتفاقاتها مع إسرائيل، وفي مقدمتها تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك بسبب استمرار تنكر إسرائيل للاتفاقات الموقعة، وما ترتب عليها من التزامات، وباعتبار أن المرحلة الانتقالية لم تعد قائمة.

ومن الجدير بالذكر أن قرارات المجلس المركزي ليست قرارات نافذة، وإنما هي أقرب ما تكون إلى التوصيات، خاصة وأنه تم تخويل الرئيس عباس، واللجنة التنفيذية بمتابعتها، علما أن قرارات سابقة مماثلة لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

كما قرر المجلس المركزي، عقب اختتام دورته العادية الثلاثين في مدينة رام الله "دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية"، وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة، والانفكاك الاقتصادي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية، بما فيها اتفاق باريس لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة. وفوض المجلس المركزي عباس واللجنة التنفيذية متابعة وضمان تنفيذ ذلك.

كما حمّل المجلس المركزي حركة "حماس" المسؤولية الكاملة عن عدم الالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوقيع عليها وإفشالها، والتي كان آخرها اتفاق ٢٠١٧/١٠/١٢، الذي صادقت عليه الفصائل الفلسطينية كافة في ٢٠١٧/١١/٢٢، بحسب البيان.

وأكد المجلس المركزي رفضه الكامل للمشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على اعتبار ذلك جزءا من صفقة القرن.

وأعاد المجلس المركزي التأكيد على أن التهدئة مع الاحتلال مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما تم في المفاوضات غير المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وليس عملا فصائليا، وفقاً للمبادرة والرعاية المصرية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما ثمّن المجلس رفض ما يسمى "صفقة القرن" أو أي مسمى آخر ومواجهتها بكل السبل الممكنة وإحباطها، واعتبار الإدارة الأميركية شريكا لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وجزءا من المشكلة وليست جزءا من الحل. وأكد أيضا على التمسك بالحق في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل وفقا للقانون الدولي. وحيّا نضال وصمود أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مستنكرا في الوقت ذاته استمرار سياسة الاعتقال الإداري واعتقال للأطفال، والإعدامات الميدانية واحتجاز جثامين الشهداء، واستمرار رفض عودة المبعدين من كنيسة المهد.

ورفض المجلس الابتزاز الأميركي (قانون تايلور– فورس)، وقرار الحكومة الاسرائيلية لاقتطاع مخصصات أسر الشهداء والأسرى والجرحى من المقاصة الفلسطينية في مخالفة فاضحة للقانون الدولي.

وكانت مصادر فلسطينية مُطّلعة، ذكرت أن الرئيس عباس، طلب من المجلس المركزي، تفويضاً من المجلس من أجل إعادة تقييم العلاقة مع أمريكا وإسرائيل وحركة حماس؛ وانه طلب التفويض من أجل تشكيل لجنة لإعادة تقييم العلاقات مع الأطراف الثلاثة، وذلك في إطار وضع سياسة للتعامل مع تلك الأطراف.

يذكر، أن الرئيس عباس، قال في خطابه بالمجلس المركزي، "مقبلون على قرارات في غاية الأهمية والصعوبة"، متسائلاً: "لماذا هذا الغياب عن المجلس المركزي، حيث غاب عنه ما يقارب ٣٠ عضواً؟" مضيفاً: "عار على من يتخلف عن حضور جلسات المجلس المركزي". مؤكدا أن المؤامرة على القضية الفلسطينية لم تنته بعد، لافتاً إلى أن القيادة الفلسطينية، أعلنت رفضها المطلق لـ (صفقة القرن). وأكد

أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، رافضاً ما يُقال إن القدس عاصمة لدولتين، قائلاً: "القدس التي احتلت عام ٦٧ بالمتر والكيلو هي عاصمتها، والقدس ليست للبيع"، مشيراً إلى أنه لا دولة في غزة ولا دولة بدون قطاع غزة.

وتقاطع ٥ فصائل فلسطينية اجتماعات المجلس المركزي، وهي "حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والجبهتين الديمقراطية والشعبية، وحزب المبادرة الوطنية".

نص اتفاق التهدئة في غزة

نشرت صحيفة (هآرتس)، نص ما وصفته اتفاق التهدئة الذي تسعى حكومة الاحتلال لتطبيقه في قطاع غزة مع حركة حماس والفصائل الفلسطينية؛ وقالت ان مسيرات قطاع غزة، نقلت حركة حماس إلى القمة، بل أصبحت شريكاً شرعياً بالنسبة للمجتمع الدولي. وأن الضغط على حدود القطاع، أفضى إلى قرب التوصل إلى وقف إطلاق النار لمدة ثلاث سنوات، مؤكدةً أن الضغط المصري والأموال القطرية، يدفعان نحو إنجاز هذا الاتفاق. وأشارت إلى أن تخفيف حدة المسيرات سيسمح بتخفيف القيود على قطاع غزة، وتوسيع منطقة الصيد، وفتح معبر رفح البري وتنشيط حركة المعابر مع إسرائيل، وإعادة إبراز فكرة قديمة تتمثل في السماح لـ ٥٠٠٠ عامل من قطاع غزة بالعمل في المستوطنات المحيطة بغزة.

وحسب الصحيفة، فإن الاتفاقية تنص على التالي:

١. تتضمن الطلب من الفلسطينيين الانضباط على الحدود ومحاسبة أي مخالف.

٢. ثم إيقاف فعاليات التظاهر البحري "زيكيم"، على أن تستمر مسيرات العودة بصورتها الجديدة، حتى نهاية العام الجاري.

٣. في المقابل، ستعمل مصر على رفع الحصار عن غزة بنسبة ٧٠% في البداية إلى أن تتوقف المسيرات كلياً، كما سيُسمح بالصيد في البحر حتى مسافة ١٤ميلاً بحرياً.

٤. وفي وقت لاحق، ستسمح إسرائيل لدفعة أولى من خمسة آلاف عامل دون سن الأربعين بالدخول إلى فلسطين المحتلة للعمل فيها، وقبل ذلك حل مشكلة رواتب موظفي غزة ورام الله معاً، إذ وعدت السلطة الفلسطينية، بصرف ٨٠% من رواتب موظفيها في غزة عن الشهر الماضي بدلاً من ٤٠%، كما أنه لا مانع لديها من تحويل قطر رواتب موظفي حكومة غزة السابقة لستة أشهر.

٥. بعد ذلك، ستعمل مصر على تفعيل صفقة الأسرى المعلقة.

٦. والوصول إلى هدنة لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات بمراقبة دولية وبرعاية الأمم المتحدة وروسيا.

٧. كذلك سيبقى معبر رفح مفتوحاً بصورة دائمة مع مصر، وأيضاً المعابر التجارية مع إسرائيل.

٨. يفسح المجال لدعم محطة الكهرباء ومشاريع البنى التحتية، ومشاريع أخرى يفترض أن توفر ٣٠ ألف فرصة عمل لخريجي الجامعات.

التطبيع مع العدو

قام وزير المواصلات والشؤون الاستخبارية، يسرائيل كاتس، بزيارة إلى سلطنة عمان، للمشاركة في أعمال مؤتمر دولي حول النقل والمواصلات الدولية. وتحمل زيارة كاتس إلى سلطنة عمان، والتي تأتي بعد الزيارة التي قام بها بنيامين نتنياهو إلى مسقط، أبعادًا سياسيّة لتطبيع العلاقات بين البلدين، وذلك على الرغم من أن مشاركة كاتس تأتي في سياق مؤتمر دولي للمواصلات والنقل.

وقال كاتس: "ذهبت إلى سلطنة عمان بمهمة من رئيس الحكومة نتنياهو، لعرض ودفع مبادرة ربط دول الخليج بإسرائيل"؛ وتقديم وتعزيز مبادرتنا المشتركة، "مسارات السلام الإقليمي"، لربط دول الخليج

بإسرائيل والبحر المتوسط، وذلك ضمن تعزيز المحور الذي يتجاوز إيران، من خلال تطبيع العلاقات من منطلق قوة، فهذا التوجه مهم، إنه حقيقي وممكن".

وعرض خلال أعمال المؤتمر مبادرة مشتركة بينه ونتنياهو، تقضي بمد خطوط نقل أو سكك حديدية بين إسرائيل ودول الخليج، أو مد البحر المتوسط بدول الخليج، مرورا بإسرائيل والأردن.

يذكر أن هذه المرة الأولى التي يتم خلالها دعوة وزير إسرائيلي للمشاركة في مؤتمر دولي في العاصمة مسقط، حيث رجحت وسائل إعلام إسرائيلية، أن ذلك مؤشر على العلاقات التي وصفتها بـ"الوثيقة" بين عمان وإسرائيل.

نتائج انتخابات أمريكا النصفية

قالت ورقة بحثية "إسرائيلية" إن "نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية تحمل خشية إسرائيلية من حدوث استقطاب حزبي داخل الولايات المتحدة، نتيجة الانقسام في الكونغرس ومجلس النواب، مما قد يؤثر بدوره على السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس دونالد ترمب".

وأضافت الورقة التي نشرها معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أن "نتائج الانتخابات الأمريكية التي أفرزت فوز الديمقراطيين، وخسارة الجمهوريين للأغلبية البرلمانية، تتطلب تقوية الحوار الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، بجانب حاجة إسرائيل الملحة لتقوية علاقاتها بالحزب الديمقراطي، وإقامة حالة من التوازن في علاقاتها مع كلا الحزبين".

وقال السفير الأمريكي السابق في "إسرائيل"، معد الدراسة دانيئيل شابيرو، إن "نتائج الانتخابات قد لا تحمل تغييرات جوهرية في الدعم الأمريكي لإسرائيل، سواء من قبل الإدارة الأمريكية عموما، أو الرئيس ترمب خصوصاً، لأن الغطاء الأمريكي الكامل سيستمر كعنصر مركزي في الحصانة الاستراتيجية لإسرائيل".

وأوضح أن "استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل قائم سواء بسبب العلاقة الشخصية الوثيقة بين ترامب ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو،أو الحوار القائم والمكثف بين تل أبيب وواشنطن، كل ذلك سيبقى ركنا أساسيا ومهما في الحفاظ على أمن إسرائيل في بيئتها المزدحمة بالتحديات".

وأشارت الدراسة إلى أنه "من الواضح أن الإدارة الأمريكية ستواصل الدفع بمخططاتها السياسية في الشرق الأوسط، سواء الملف الإيراني، أو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أوضاع ترامب الداخلية".

وأكد إلداد شافيت، الجنرال السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية "الإسرائيلية" "أمان"، المشارك بإعداد الدراسة، أن "ترامب بعد خسارته للانتخابات النصفية الأمريكية سيكون معنيّاً بأن يظهر أن سياسته الخارجية تحقق إنجازات نوعية، خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٠، مما قد يوجد فجوات بين أهداف الإدارة الأمريكية من جهة، والمصالح "الإسرائيلية" من جهة أخرى".

وأوضحت الدراسة أن "رؤساء اللجان البرلمانية الأمريكية في الكونغرس من المعروفين كأصدقاء لإسرائيل، سيحل محلهم زعماء ديمقراطيون بناء على نتائج الانتخابات، وهذا الاستبدال يتطلب من "إسرائيل" بذل جهود كبيرة ومركزة لإقامة علاقات جديدة مع من يفترض أنهم الأصدقاء الجدد، بمن فيهم الشخصيات الأكثر راديكالية في الحزب الديمقراطي، وتعريفهم عن قرب بالمصالح الإسرائيلية".

وأشارت إلى أنه "على المدى البعيد يعتبر نجاح الحزب الديمقراطي حافزا أمام "إسرائيل" للتحضير المبكر للانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، وتقوية العلاقات الحالية مع الإدارة القائمة برئاسة ترمب، لكنها فرصة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الجمهور الأمريكي، لا سيما الذي لا يدعم ترامب". وحذر الباحثان أنه "دون إيجاد هذا التوازن في العلاقات "الإسرائيلية" الأمريكية مع كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فهناك تخوف من تراجع الدعم الحزبي التقليدي منهما معا لإسرائيل، بما في ذلك العناصر المؤيدة لإسرائيل بصورة تلقائية داخل أمريكا".

وختمت الدراسة بالقول إن "هذه الجهود اللازمة مطلوبة لخدمة المصالح "الإسرائيلية"، تحضيرا لسيناريو متوقع بأن يعود الحزب الديمقراطي إلى مركز الحلبة السياسية الأمريكية".

هدم ٤٥ منزلا لعائلات منفذي العمليات

قال ممثل وزارة الأمن الإسرائيلية أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ، إن قوات الاحتلال هدمت ٤٥ منزلا فلسطينيا منذ العام ٢٠١٥، تعود لعائلات منفذي عمليات ضد أهداف إسرائيلية، مضيفا أن هناك ٤ منازل أخرى لا تزال قيد إجراءات المصادقة على هدمها.

وبحسب رئيس قسم العمليات في وزارة الأمن، عيران أوليئيل، فإن قوات الاحتلال هدمت ٥ منازل في منطقة القدس المحتلة، بينما هدم ٤٠ منزلا في باقي أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وأن المدة الزمنية بين تنفيذ العملية وبين تنفيذ عملية الهدم تصل إلى شهرين، كما أن المنازل التي هدمت تشكل ٣٠% من المنازل التي ينوي الاحتلال هدمها.

وفي إطار الجلسة التي خصصت لمناقشة وسائل الردع المتوفرة لدى قوات الاحتلال، قال ممثلو وزارة الأمن إنه لا يتم تهجير عائلات منفذي العمليات من الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، إلى قطاع غزة أو إلى أماكن أخرى من الضفة، نظرا لأن ذلك غير ممكن من الناحية القانونية.

وعُلِم أنه شارك في الجلسة عائلات قتلى إسرائيليين وممثلون عن "إم ترتسو" و"إلمغور" المتطرفتين، والذين دعوا إلى تسريع وتيرة هدم المنازل الفلسطينية.

كما علم أنه قدمت اقتراحات أخرى من قبل حركات اليمين المتطرف ضد عائلات منفذي العمليات،بينها سحب المواطنة،وإلغاء تصاريح العمل داخل الخط الأخضر،إضافة إلى عقوبات اقتصادية، دون أن تعرض أية أدلة تؤكد نجاعة هذه الإجراءات في الردع.

انتخابات البلدات العربية ٢٠١٨

أظهر نتائج الانتخابات المحلية في البلدات العربية التي جرت في ٣٠-١٠-٢٠١٨، حصول انقلابات في بلدات مركزية سياسيا، وتراجع الأحزاب السياسية في مدينة مركزية مثل الناصرة، مع استمرار تقدم القوائم العائلية في مختلف البلدات.

وتشير المعلومات إلى أن نسبة التصويت القطرية تجاوزت الـ ٥٥,٦٢%، حيث أدلى نحو ٣,٦٤٦,٦٤٨ شخصًا بأصواتهم من أصل ٦,٦٥٠,٣٥٤ صحاب حق اقتراع حسبما أظهرت سجلات الناخبين التابعة لوزارة الداخلية في ارتفاع وصل إلى ١٠,٨% عن الانتخابات التي أجريت علم ٢٠١٣.

وتجاوزت نسبة التصويت في البلدات العربية، هذه الأرقام، حيث أكدت المعطيات شبه الرسمية أن نسبة التصويت وصلت إلى ٨٠%، فيما يقدر عدد أصحاب حق الاقتراع في البلدات العربية بنحو ٧٥٠ ألف شخص، بما لا يشمل الجولان السوري المحتل. وأغلقت نهائيًا ١٠٦٧٤ مركز اقتراع منتشرة في معظم أنحاء البلاد، منها ١٣٢٧ مركزا في مناطق نفوذ المجالس الإقليمية، والمراكز الأخرى في المدن والقرى المختلفة التي شهدت انتخابات لسلطتها المحلية.

وشهدت انتخابات السلطات المحلية الحالية، إجرائها في الجولان السوري المحتل للمرة الأولى منذ أن احتلت إسرائيل الهضبة عام ١٩٦٧، حيث جرت الانتخابات في مجدل شمس وعين قينيا، بينما أُلغيت في قريتي بقعاثا ومسعدة مع انسحاب المرشحين.

وخرج أهالي الجولان في مظاهرة حاشدة عبّروا من خلالها عن رفضهم لانتخابات السلطات المحلية الخاصة بالاحتلال في مجدل شمس، مما تسبب باندلاع مواجهات بين قوات الاحتلال والأهالي الذين أرادوا الاعتصام أمام صندوق مركز الاقتراع، وذلك ضمن فعاليات الحراك الشعبي التي تشهدها قرى الجولان المحتل ضد الانتخابات، علما بأن المجلس الديني الأعلى لقرى الجولان أصدر قرار الحرم الديني والمقاطعة لكل من يترشح للانتخابات المحلية أو يشارك في عملية التصويت.

كما التفت أنظار المراقبين إلى المدن العربية الكبيرة في رهط وأم الفحم وشفاعمرو وسخنين والطيرة وعرابة وكفر قاسم وطمرة وغيرها، لمعرفة هوية الفائزين برئاسة السلطات المحلية، إلى جانب المدن الساحلية، يافا، اللد، الرملة، حيفا وعكا، وكذلك مدينة نتسيرت عيليت التي تخوض فيها القائمة المشتركة الانتخابات لعضوية البلدية.

وللمرة الأولى، تحظى قضية زيادة التمثيل النسائي في الانتخابات المقبلة باهتمام بارز بين مختلف القضايا في القوائم الانتخابية المحلية.

نسب التصويت في البلدات العربية بحسب وزارة الداخلية:

الناصرة: ٧٩% | سخنين: ٩٠,٨٨% | الطيرة: ٨٣,٠% | أم الفحم: ٧٠,٩٥% | شفاعمرو: ٧١% | حيفا: ٤٥,٢٨% | رهط: ٧٥,٩٢% | كسيفة (النقب): ٨٢,٥٩% | مجد الكروم: ٩٠% | طمرة: ٨٨% | قلنسوة: ٦٢,٨٨% | عرابة ٧٧,٧٩% | البعنة نجيدات: ٨٦,٧٧% | دير حنا: ٩٤,١٤% | طرعان: ٨٩,٠٢% | دير الأسد: ٩٠,١٠% | جديدة المكر: ٧٩,٨٣% | يركا: ٩٠% | الفرديس: ٩١% | إكسال: ٨٩,٢٤% | عين ماهل: ٩٢,٣١% | عيلوط: ٨٥,١%.

وجرت انتخابات السلطات المحلية في ٥٤ مجلسا إقليميا و١٩٧ سلطة محلية في البلاد، بضمنها غالبية السلطات المحلية العربية في الجليل والمثلث والنقب والساحل، في تاريخ ٣٠,١٠,٢٠١٨.

وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع حسبما ظهر في سجل الناخبين ٣٥٤،٦٥٠،٦ في كامل كيان الاحتلال؛ أما عدد أصحاب حق الاقتراع في البلدات العربية فهو على النحو التالي:

الناصرة- ٥٩٠٣١، شفاعمرو- ٢٩٢٨٦، أبو غوش- ٥٣٨٨، أبو سنان- ٩٤٨٠، أم الفحم- ٣٥٨٨٠، إكسال- ٩٦٢٦، عبلين- ٩١٣٧، البعينة نجيدات- ٦٥١٧، بئر المكسور- ٦٤٢٢، بيت جن- ٨٧٤٨، بسمة طبعون- ٥٣٧٢، البعنة- ٥٦٥٠، جديدة المكر- ١٤٥٣٢، جولس- ٤٧١١، جلجولية- ٦٦٨٥، جسر الزرقاء- ٩٠٢٠، دالية الكرمل-١٢٧١١، دبورية- ٧٠٦٦، دير الأسد-

٨٢٦٣، دير حنا- ٧٣٤٦، الزرازير- ٥٣٧٤، حرفيش- ٤٥٩٥، طرعان- ٩٥٤٨، طمرة- ٢٢٨٦٤، يانوح جت- ٤٥٦٢، يافة الناصرة- ١٣٢١١، يركا- ١٠٧٣٤، كابول- ٨٠٥٦، كوكب أبو الهيجاء- ٢٦٠٤، كسيفة- ٨٣٨٣، كسرى سميع- ٥٦٧٦، كعبية طباش حجاجرة- ٣٦٤٤، كفر برا- ٢٣٧٤، كفر ياسيف- ٧٩٩٠، كفر كنا- ١٤٦٩٧، كفر مندا- ١٢٥٨٦، كفر قاسم- ١٥٢٩٠، كفر قرع- ١٢٩٧١، اللقية- ٧٥٥٠، مجد الكروم- ١٠٣٧٨، المغار- ١٦٠٩٩، المزرعة- ٢٩١٩، معليا- ٢٥٦١، معلوت ترشيحا- ١٨٥٢١، المشهد- ٥٦٠٤، نحف- ٨٤٦٧، ساجور- ٣٠٠٨، سخنين- ٢١٥٠٤، عيلبون- ٤١٩٦، عيلوط- ٥٢١٢، عين ماهل- ٩٠١٢، عكا- ٤٢٧٦٠، عسفيا- ٩٢١٧، عرابة- ١٦٧٠٧، عارة عرعرة- ١٣٣٦٣، عرعرة النقب- ٨٥٧٨، الفريديس- ٨٧٣٩ فسوطة- ٢٦٥٣، البقيعة- ٤٤٣٢، قلنسوة- ١٤٦١٨، الرامة- ٦٤٧٥، رهط- ٣٣٨٦٥، الرينة- ١١٦٠١، الرملة- ٥٧٥٩٣، الشبلي أم الغنم- ٤١٩٧، شقيب السلام- ٥٢٤٥، شعب- ٤٨٦٣، تل السبع- ٩٧٧٥، الجش- ٢٤٩٦.

وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في تل أبيب- يافا ٥٢٧،٤٣٨ يتوزعون على ٦٩٩ صندوق اقتراع ويشارك فيها العرب كغيرهم من المواطنين العرب في الانتخابات المحلية بالبلاد، فيما بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في مدينة حيفا ٠٦٢،٢٥٧ ينقسمون على ٤٢٩ مركز اقتراع.

صفقة قرن فرنسية في طريقها إلى العلن

أعرب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عن اهتمامه بتوقيع اتفاق سلام بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وتوقيع "صفقة قرن" فرنسية؛ وبحسب القناة العبرية العاشرة، أرسل الرئيس الفرنسي ماكرون مستشاره الخاص لإجراء مباحثات لتجديد مسار السلام بين الطرفين في "إسرائيل" والمقاطعة برام الله.

وأشارت القناة إلى أن أورلين لاشباليه، نائب مستشار الأمن القومي الفرنسي، والمقرب من ماكرون، شخصيا، زار "إسرائيل" ، والتقى بنائب مستشار الأمن القومي ، إيتان بن ديفيد، وزار مقر المقاطعة الفلسطينية برام الله، والتقى مع صائب عريقات، رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني. وطالب المبعوث الفرنسي الخاص للسلام في الشرق الأوسط، الاستماع لوجهتي النظر، الفلسطينية والإسرائيلية، بهدف التوصل لاتفاق سلام بينهما، بوساطة فرنسية، ورغم أهمية زيارة المبعوث الفرنسي الخاص، والمقرب من ماكرون، شخصيا، فإن "إسرائيل" قلقة من ظهور خطة سياسية من جانب الرئيس الفرنسي، مع نهاية العام الجاري، ٢٠١٨، لعدم إطلاع الإسرائيليين عليها مسبقا.

ولفتت القناة إلى أن رئيس الطاقم السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ألون أوشفيتز، قد سبق وأعلن في جلسة سرية أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، أنه في حال عدم إعلان ترامب عن خطته للسلام في الشرق الأوسط، والمعروفة باسم "صفقة القرن"، فإن ماكرون سيعلن عن خطة موازية في نهاية العام الجاري.

أفيف كوخافي

يعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الإحتلال أفيف كوخافي الأوفر حظاً لنيل منصب رئيس الأركان بعد انتهاء مهمة الرئيس الحالي غادي أيزنكوت مطلع العام الجديد.

وترى صحيفة "هآرتس" أن كوخافي هو المرشح الأبرز للحصول على أفضل فرصة للفوز بمهمة رئيس أركان الجيش بعد أدوار قام بها في الجيش على مدار ٣٥ عاماً. وكوخافي كان قائداً سابقاً للواء المظليين ولفرقة غزة، وللمنطقة الشمالية،وعمل رئيساً ونائباً في شعبة الاستخبارات العسكرية. وتعرض كوخافي لانتقادات شديدة في عدة مناسبات ماضية أبرزها عملية أسر الجندي جلعاد شاليط جنوب قطاع غزة عام ٢٠٠٦، وفجوات استخبارية حدثت في الحرب الماضية صيف ٢٠١٤. انضم كوخافي إلى لواء المظليين في ١٩٨٢ وانتقل هناك إلى سلسلة كاملة من القيادة حتى عيّن قائداً للواء في عام ٢٠٠١، وكان مقرباً من رئيس الأركان السابق بيني غانتس. وفي عام ٢٠٠٢ خلال اجتياح جيش الإحتلال للضفة الغربية، شارك لواء المظليين بقيادة كوخافي وكان مركز عمليات اللواء في مخيم

بلاطة بنابلس، حيث حوصر كوخافي والجنود معه وتعرضوا لإطلاق نار وتفجير عبوات فأمر بمحاصرة المخيم وهدم جدران المنازل، مما عرضه انتقادات كبيرة بأنه تسبب في عمليات قتل وتدمير ضد الفلسطينيين غير ضرورية. وفي عام ٢٠٠٤، عمل كوخافي قائداً لقسم غزة، ودخل فترة حساسة – نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ عشية خطة فك الارتباط مع قطاع غزة، ولكن يومه الأصعب في العمل كان في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ عندما استيقظ في الساعة ٥:٢١ صباحاً بعد أن عاد مقاتلو حماس بالفعل إلى قطاع غزة حاملين للجندي جلعاد شاليط.

وفي اليوم التالي للعملية التي أسر بها شاليط، تم تعيين الميجور جنرال (غيورا إيلاند) للتحقيق في الحادث،الذي وصفه بأنه "فشل تشغيلي"،واتضح أنه لم يعتد بمعلومات استخباراتية حول احتمالية التسلل إلى داخل الحدود عبر نفق وخطف جنود من الجيش، كما حدث فعلاً.

تم إنقاذ مهنة كوخافى العسكرية، وكان منصبه التالي رئيس قسم العمليات في الجيش، وفي عام ٢٠١٠ تم تعيينه في المنصب المرموق لرئيس قسم الاستخبارات.

مبعوث "نتنياهو" السري للقضية الفلسطينية؟

عيّن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، اللواء "يوآف بولي مردخاي"، الذي عمل كمنسق للأنشطة الحكومية للاحتلال في المناطق الفلسطينية، كمبعوث سري حول القضية الفلسطينية. وأفادت صحيفة معاريف بأن الغرض من تعيين مردخاي هو فحص ما إذا كان يمكن إحراز تقدم في عملية السلام عشية إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما تسمى بـ "خطة القرن".

طلاب إسرائيليون يحتجون بالقدس على الأوضاع الأمنية على حدود غزة

انضم المئات من الطلاب الإسرائيليين من كافة أنحاء دولة الاحتلال، إلى مسيرة احتجاجية في القدس المحتلة، أطلقها طلاب الثانوية من مستوطنات غلاف قطاع غزة. وانطلقت المسيرة من مدرسة ثانوية في مستوطنة "شاعر هنيغف" القريبة من قطاع غزة، على أن تصل إلى محطتها الأخيرة في حديقة عامة بمدينة القدس المحتلة، بعد مسير استمر خمسة أيام، احتجاجا على الأوضاع في المنطقة والتوتر الأمني المستمر في الجنوب.

واستقبل الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، هؤلاء الطلاب لدى وصولهم إلى القدس، وشارك ريفلين الطلاب في مسيرتهم إلى الكنيست، وقال لهم "لستم الشباب الذي يُحيط بغزة، إنكم الشباب الذي يحيط بإسرائيل بأكملها.. نحن نسمع صرختكم التي تمزّق القلب، ونعدكم ألا نسمح وممنوع أن نسمح، لصافرات الإنذار أن تتحول إلى دائمة". وقامت مجالس طلابية عديدة من كافة أنحاء دولة الاحتلال بتنظيم حافلات أقلت المئات من الشبيبة إلى القدس للانضمام إلى الطلاب القادمين من الجنوب في محطتهم الأخيرة.

تحذير بانهيار السلطة في حال تنفيذ "إسرائيل" قانون تقليص الرواتب

ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية، أن مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف والممثلين الأوروبيين حذروا من أن السلطة الفلسطينية ستنهار إذا نفذت إسرائيل "قانون تقليص رواتب منفذي العمليات الفلسطينيين" الذي أقره الكنيست. وجاء في رسائل تم تحويلها إلى القيادة الإسرائيلية السياسية في القدس، أن تنفيذ القانون من جانب إسرائيل سيؤدي إلى "نقطة انهيار" وحتى إلى "انهيار الأنظمة" بسبب الوضع الاقتصادي المتردي بالفعل للسلطة الفلسطينية.

وقالت الصحيفة إنه "تم التوضيح أن السلطة الفلسطينية تعاني من عجز قدره مليار دولار، وأن بعض البلدان المانحة تنوي وقف دعمها" بحسب الصحيفة.

وأوضحت المصادر الأوروبية أنه إذا تم تنفيذ القانون، فإن الدول المانحة ستتوقف عن تمويل الأنشطة الجارية للسلطة الفلسطينية وستقوم بتمويل المشاريع الإنسانية بسبب توقع الوضع الصعب جدا.

وأشارت الصحيفة إلى أنه في هذه المرحلة لا يوجد ضغط على إسرائيل لمنع تنفيذ القانون، وإنما طرح القضية فقط.

الشاباك: حماس غير معنية بالدخول في مواجهة

قال رئيس الشاباك نداف أرغمان، خلال نقاش للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، بأن حماس غير معنية بالدخول في مواجهة عسكرية مع "إسرائيل" في هذه المرحلة، إلا أنها عازمة على الاستمرار في فعاليات الحراك الشعبي الأمر الذي قد يجرنا إلى المواجهة. وأوضح بأن تعزيز العلاقة بين حماس والمحور الشيعي في المنطقة من شأنه أن يساعد في تطوير قدرات حماس العسكرية؛ ونوه أرغمان، في بداية كلمته أمام اللجنة بأن الوضع في الساحة الفلسطينية معقد جداً، حيث تحاول حماس تنفيذ عمليات "تخريبية" في الضفة الغربية بتوجيه من غزة وتركيا ولبنان.

قوانين متسارعة لتهويد الأقصى المبارك

إعتبرت الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات ، سماح رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لأعضاء اليمين الاسرائيلي بتنفيذ اقتحامات للمسجد الأقصى المبارك مرة بالشهر لكل عضو، خطوة خطيرة جداً في تهويد المسجد المبارك وتحويله لكنيس يهودي. وأكدت على أن هذا النوع من الاقتحامات وبقرار رسمي من حكومة العدو يعطي الشرعية الرسمية من قبل حكومة الاحتلال

لاقتحامات المستوطنين اليومية للمسجد من جهة أولى، وتشجيع للمتطرفين وسوائب المستوطنين لاقتحام المسجد المبارك وتدنيس مقدساته من جهة أخرى. وحذر الأمين العام للهيئة الدكتور حنا عيسى من التسارع الكبير بالقوانين والاجراءات التهويدية الأخيرة من قبل حكومة الاحتلال والتي تتمثل بقوانين متطرفة "قانون القومية، وقانون الولاء للثقافة"، واليوم بالسماح لأعضاء اليمين الإسرائيلي وبموافقة رسمية من اقتحام المسجد الأقصى وعلى مرأى العالم أجمع.

وحذر من عواقب هذه الاقتحامات والتي يسعى من خلالها الاحتلال إلى تكريس الوجود اليهودي في الأقصى وتقسيمه زمانياً بين المسلمين واليهود تمهيداً لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه. وأضاف: "إن استمرار السلطات الإسرائيلية بانتهاك حرمة المسجد الأقصى بقيادة وزرائها وأعضاء الكنيست يتطلب من المجتمع الدولي ممثلاً بالجمعية العامة ومجلس الأمن بالضغط على سلطات الاحتلال من أجل أن توقف انتهاكاتها لأماكن العبادة وإجبارها على الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال".

ودعت الهيئة الاسلامية المسيحية إلى شد الرحال إلى الأقصى المبارك بشكل مستمر للحفاظ عليه وصد أي اعتداء محتمل.

أكد موقع قناة (كان)، أن **الشرطة الإسرائيلية**، أوصت حكومتها بزيادة عدد زيارات أعضاء الكنيست إلى المسجد الأقصى، من مرة كل ثلاثة أشهر إلى مرة كل شهر، وذلك على الرغم من التوتر في العلاقات مع الأردن. وبحسب القناة ذاتها، فقد قرر اللواء يوام هاليفي، قائد منطقة القدس، أنه أزال أي قيود مفروضة على زيارات المسجد الأقصى، وذلك في حال استمر الوضع القائم في الأقصى.

التسوية

قالت مفوضة الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني، إن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني، يكمن في إيجاد أساس مبني على "حل الدولتين". جاء

ذلك في بيان صادر عن المفوضية الأوروبية؛ عقب لقاء جمع موغريني ووزير خارجية السلطةالفلسطينية في بروكسل، وأكد البيان أن الجانبين تناولا خلال اللقاء القضية الفلسطينية، والتطورات فيما يخص إيجاد حل مبني على "حل الدولتين"، والوضع في قطاع غزة المحاصر منذ ١٢ عاما.

أموال المنحة القطرية

قالت صحيفة (معاريف) أن قطر أبلغت السلطة الفلسطينية، أنها تعتزم صرف أموال منحتها لغزة؛ وأنه وفق ما أبلغت به قطر السلطة الفلسطينية، فإنه سيتم البدء بصرف الأموال اعتباراً من يوم الجمعة ٩-١١-٢٠١٨، بالتنسيق مع الأمم المتحدة؛ وقد وصل السفير القطري محمد العمادي إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون/ إيرز. وأن دخول أموال المنحة تم بإشراف الأمم المتحدة وبالتنسيق مع إسرائيل، مشيرةً إلى أن سلطة النقد التابعة للسلطة لم تتدخل في العملية التي تمت بعيدا عنها. وأن الدوحة أبلغت السلطة الفلسطينية أن المنحة تمت تحت إشراف الأمم المتحدة وليس لها أي هدف سياسي أو بغرض تعزيز الانقسام، مؤكدة حرصها على إنهاء الانقسام عبر إنهاء الأزمة الإنسانية في القطاع والذي من شأنه دعم جهود انجاز المصالحة .

وبحسب المصادر، فإن السلطة تشعر بالغضب الشديد إزاء الموقف القطري والخطوات التي يقوم بها المبعوث الأممي نيكولاي ميلادينوف.

وكان مصدر أممي قد قال لفضائية "كان" العبرية أنه لا علاقة للأمم المتحدة بأي نقاشات أو جهود تبذل حاليا حول الدفعات المالية التي ستصرف لموظفي قطاع غزة؛ وكانت مصادر فلسطينية كشفت بأن الأمم المتحدة لن تكون طرفاً في إدخال أي أموال تخصّ رواتب موظفي غزة دون موافقة السلطة الفلسطينية. وقالت المصادر أن الأمم المتحدة ومنظماتها ترفض تجاوز السلطة الفلسطينية في هذا الإطار نافية في الوقت ذاته ما نشرته بعض وسائل الاعلام بأن الأمم المتحدة أدخلت أموالاً الى

قطاع غزة لدفع رواتب موظفي حركة حماس. وكانت قطر قد أعلنت في العاشر من الشهر الماضي العاشر التبرع بقيمة ١٥٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من تفاقم المأساة الانسانية في القطاع؛ كما أعلن السفير العمادي، عن صرف مساعدات نقدية عاجلة لـ ٥٠ ألف أسرة من سكان قطاع غزة بقيمة ١٠٠$ لكل عائلة.

وقال العمادي أن هدف زيارته هو الإعلان عن تنفيذ رزمة أخرى من المشاريع الإنسانية في كافة القطاعات والبرامج الإنسانية المختلفة، في إطار الدور الإنساني المستمر الذي تقوم به دولة قطر لدعم صمود قطاع غزة .

أموال "المقاصة"

وعلى صلة قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، إن إسرائيل أبلغت السلطة الفلسطينية، بتحويل أموال من "المقاصة" لقطاع غزة، إن لم تحوّل له كامل المخصصات السابقة. ولم يدلِ عريقات بأية تفاصيل، بشأن حصة غزة من أموال المقاصة الفلسطينية، أو قيمة كامل مخصصات غزة الشهرية (فاتورة رواتب ونفقات جارية) وقيمة الاقتطاع. وأموال المقاصة، هي ضرائب تجبيها وزارة المالية الإسرائيلية، على السلع الواردة شهريا إلى فلسطين، وتقوم بتحويلها لوزارة المالية الفلسطينية.

ويبلغ متوسط قيمة إيرادات المقاصة شهريا، نحو ١٨٠ مليون دولار، وفق أرقام وزارة المالية الفلسطينية، تستخدمها الحكومة في توفير فاتورة رواتب الموظفين العموميين. وتنفذ السلطة الفلسطينية، إجراءات خاصة بقطاع غزة، تشمل اقتطاع نحو ٥٠ % من رواتب الموظفين العموميين، بالإضافة إلى وقف مخصصات أخرى خاصة ببعض الوزارات، بغرض الضغط على حركة حماس، لتسليم إدارة القطاع لحكومة الوفاق برام الله.

دعم روسي لعقد مؤتمر دولي

أكد ميخائيل بوغدانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية، أن بلاده تدعم مبادرة الرئيس محمود عباس، لعقد مؤتمر دولي للسلام. وجدد موقف روسيا الثابت في دعم الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأشاد بجهود الرئيس عباس، والقيادة الفلسطينية؛ لعقد مؤتمر دولي للسلام متعدد الأطراف، والتي تدعم الاستقرار في المنطقة على اساس قرارات الشرعية الدولية.

تأثير الانتخابات الأميركية النصفية على إسرائيل

تطرقت ورقة موقف أصدرها "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، إلى دلالات نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي وتأثيرها على إسرائيل، وأعدّ هذه الورقة السفير الأميركي السابق في تل أبيب، دان شابيرو، والضابط السابق في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ("أمان") ورئيس دائرة الأبحاث السابق في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، إلداد شفيط، وكلاهما انضما إلى معهد الأبحاث هذا في العام الماضي. وبحسب الورقة، فإنه لا يتوقع حدوث تغيير في الدعم الأميركي الكبير لإسرائيل، وخاصة من جانب الرئيس ترامب، على ضوء نتائج هذه الانتخابات،التي فاز فيها الحزب الديمقراطي بالأغلبية في مجلس النواب، بينما بقيت الأغلبية بأيدي الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ. لكن الورقة أشارت إلى أن الحوار الإستراتيجي بين الدولتين بات ينطوي على أهمية أكبر، بسبب الانقسام وأيضا بسبب التخوف من تأثير مواجهة بين الحزبين على سياسة ترامب.

ولفتت الورقة إلى أن هذه الانتخابات النصفية أبرزت الاستقطاب المتزايد في المجتمع الأميركي والانقسام الواضح بين مؤيدي ترامب ومعارضيه؛ وشددت الورقة على أن "سيطرة الديمقراطيين على

مجلس النواب يتوقع أن تؤدي إلى شلل معظم إجراءات التشريع؛ ورغم ذلك، فإن الاحتمالات حاليا هي أن كلا الحزبين سيتوصلان إلى تفاهمات تسمح بدفع تشريعات هامة صغيرة بسبب الخصومة الكبيرة بينهما"؛ وتوقعت الورقة أن يبادر الديمقراطيون إلى تحريك عملية إطاحة ضد ترامب، خاصة في حال تضمن تقرير المحقق الخاص مولر، حول علاقات حملة ترامب بالروس في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٦، قرائن لتجريمه؛ إلا أنه ليس متوقعا أن يصادق مجلس الشيوخ على عملية إطاحة كهذه، بسبب الأغلبية الجمهورية، وضرورة تأييد ثلثي مجلس الشيوخ.

واستبعدت الورقة أن تدل نتائج الانتخابات النصفية على نتيجة انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٢٠؛ لكن ترامب قد يرى بنتائج الانتخابات النصفية على أنها تحذير من المزاج العام؛ لذلك فإن ترامب قد يلجأ إلى توسيع الحوار بين الحزبين، لكن هذا لن يجعله يمتنع عن مواصلة دفع أجندة إدارته، من خلال زيادة استخدام أوامر رئاسية؛ وستلزم النتائج ترامب بالبدء، في الأشهر القريبة، في استثمار موارد لسباق الرئاسة. ولا تؤثر الانتخابات النصفية، عادة، على السياسة الخارجية للإدارة الأميركية، ويتوقع أن تواصل إدارة ترامب سياستها، بما في ذلك من خلال نشاط داخل الكونغرس من أجل تمرير قرارات تتعلق برصد ميزانيات أو بيع أسلحة.

أشارت الورقة إلى أنه لا يتوقع حدوث تغيّر في الدعم الأميركي الكبير والواضح لإسرائيل من جانب الإدارة الأميركية عامة وترامب خاصة؛ "وسيبقى الدعم الكامل يشكل دعامة مركزية في المناعة الإستراتيجية الإسرائيلية"؛ كما ركزت على أن العلاقات الوثيقة بين ترامب وبنيامين نتنياهو، وكذلك الحوار المتواصل الجاري بين الدولتين، "سيبقى عنصرا هاما في الحفاظ على أمن إسرائيل في محيطها المليء بالتحديات".

وفيما يتعلق بالتعامل مع الموضوعين الفلسطيني والإيراني، حيث تتطابق مواقف ترامب ونتنياهو حيالهما، قالت الورقة إن إدارة ترامب ستواصل سياستها ضد إيران ومخططاتها تجاه حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ؛ ويعتبر ترامب – الذي فرض عقوبات جديدة على إيران، واعترف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، في أيار الماضي – أن سياسته في هذين

الاتجاهين تحقق إنجازات؛ إلا أن الورقة أشارت إلى أن "الرغبة في تحقيق إنجازات، خاصة في أوج حملة انتخابات ٢٠٢٠، قد تُنشئ أوضاعا تتطور فيها فجوات بين غايات الإدارة ومصالح إسرائيل".

وأضافت الورقة أن أغلبية الديمقراطيين الذين سيتولون رئاسة اللجان في مجلس النواب معروفون كأصدقاء لإسرائيل،إلا أن الورقة رأت أن التغيرات الكبيرة في هذا المجلس تستوجب بذل جهود مركزة من جانب إسرائيل في محاولة لترسيخ علاقات مع النواب الجدد، "ومساعدتهم على التعرف بشكل عميق على المصالح الإسرائيلية"؛ ودعت الورقة إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع إدارة ترامب ومعارضيه، لأنه ليس بالإمكان حاليا تنبؤ نتائج انتخابات الرئاسة المقبلة؛ "ومن دون هذا التوازن في علاقة إسرائيل مع الحزبين، فإنه ثمة احتمال للمس بصورة الدعم التقليدي من جانب الحزبين لإسرائيل، وبفاعلية الجهات المؤيدة لإسرائيل (اللوبي الصهيوني) في الولايات المتحدة؛ وستخدم هذه الجهود المصالح الإسرائيلية في حال عودة الحزب الديمقراطي إلى مركز المسرح السياسي الأميركي".

اللافت أنه لم يصدر عن الحكومة الإسرائيلية، وخاصة نتنياهو، أي تعقيب على نتائج الانتخابات، وذلك في الوقت الذي تنظر فيه هذه الحكومة بتوجس إلى الحزب الديمقراطي، بعدما نصبت العداء للرئيس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، بسبب موقفه من القضية الفلسطينية وتأييده لحل الصراع ورفض توسيع المستوطنات؛ وهذه المواقف تتناقض مع مواقف ترامب وإدارته، التي تتماهى بالكامل مع سياسة حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة. وأن ترامب سيضطر إلى إبرام صفقات مع الديمقراطيين "وهو قادر على ذلك. ولن تكون لهذه الصفقات أي تأثير على السياسة الخارجية الهامة في موضوع إسرائيل، العقوبات على إيران والموضوع الفلسطيني. ودعم مجلس الشيوخ أهم بكثير في السياسة الخارجية".

تردي أوضاع "غزّة" الاقتصادية

يُعاني قطاع غزّة من أزمة اقتصادية خانقة، ألمت بالوضع القائم، ما انعكس سلبًا على الحياة اليومية للمواطنين، الأمر الذي أجبر البعض على تغيير مسار حياته بشكل كلي والعيش وفق مبدأ توفير الضروريات لا الكماليات، بهدف مجابهة تحديات المرحلة القائمة. وكشفت تقارير محلية أنّ حوالي ٨٥% من مصانع غزة أبوابها بشكل جزئي أو كلي بسبب الحصار، ما انعكس سلباً على مجمل الحياة اليومية، بحيث بلغت خسائر القطاع الصناعي والتجاري قرابة ٥٠ مليون دولار شهريا.

ويمنع الاحتلال مرور ٢٠٠ صنف من احتياجات القطاع الصناعي والتجاري لقطاع غزة، بحيث أصبح رفع الحظر عن بعض الأصناف مثل "مواد خام للصناعات" يُمثل متطلباً رئيسياً لإنعاش الاقتصاد المنهك بفعل الحصارالمستمر منذ ١٢ عاماً.

الأونروا

اتّخذت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، إجراءات صعبة و"مؤلمة"، نتيجة الأزمة المالية التي تعاني منها، ولا تزال تعاني عجزًا ماليًا بقيمة ٦٤ مليون دولار. وقال مدير عمليات "أونروا" ماتياس شمالي، خلال لقائه عددًا من الصحفيين بمدينة غزة: "إن هذه الإجراءات تضمنت وقف دفع بدل الإيجار لـ ١٦١٢ عائلة هُدمت منازلها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى بعض التقليصات في الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين". وأضاف أنّ "أونروا" كانت تدفع بدل إيجار لنحو ٥ آلاف عائلة هُدمت منازلها، لكنه تم إعادة بنائها، ما أدى لتقليص عدد العائلات المتضررة، قائلاً: "نحن نحتاج ما بين ٣٠٠-٤٠٠ مليون دولار لتقديم خدماتنا خلال العام ٢٠١٩ المقبل". وبيّن أن العام الجاري كان صعبًا على "أونروا" على الصعيد السياسي والتمويل أيضًا، خاصة بعدما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قطع دعمها ومساعداتها للوكالة. وأنه رغم الأزمة المالية ووجود عجز مالي، إلا أن "أونروا" لا تزال تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وخاصة لـ ٣٠٠ ألف لاجئ في قطاع غزة، متابعًا أن هناك ٧٥ مدرسة لا تزال أبوابها مفتوحة أمام الطلاب، بالإضافة

إلى استمرار توزيع المساعدات الغذائية على اللاجئين في القطاع، وتقديم خدمات الصحة النفسية. ولفت إلى أنه من ضمن الإجراءات فصل ١١٦ موظفًا بالوكالة، ما دفع اتحاد موظفي "أونروا" لاتخاذ إجراءات تصعيدية،وقد شهدت الأسابيع الماضية نقاشات وحوارات بناءة مع الاتحاد، مشددًا على أن إدارة "أونروا" تبذل جهدًا من أجل هؤلاء الموظفين.

وفيما يتعلق بالعام القادم، قال: "إن عددًا من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة قدموا تعهدات بدعم الوكالة مثل (السويد، اليابان، روسيا والاتحاد الأوروبي)، ونأمل أن يتم دعمنا حتى تستمر الوكالة في تقديم خدماتها للاجئين". وأنه "رغم الأزمة المالية التي نمر بها، إلا أننا لن نوقف أعمالنا خلال العام المقبل، ولدينا من الأموال ما يساعدنا على الاستمرار في عملنا"، متابعًا: "التحدي الذي يواجهنا أنه إذا لم نحصل على الدعم والأموال التي تكفي لتقديم خدماتنا للاجئين، فإن العام المقبل سيكون ليس سهلًا بل مليء بالتحديات".

ولفت إلى أن الوكالة لم تحصل على أي تمويل من الحكومة الأمريكية، قائلًا: "لسنا متيقنين من أن دول الخليج الثلاث التي قدمت لنا دعمًا خلال هذا العام بقيمة ٥٠ مليون دولار، ستعطينا نفس المبالغ خلال العام القادم، ولكن نأمل بأن تستمر دولتا تركيا والهند التي تلقينا منها مساعدات، بمساعدتنا خلال العام المقبل، بالإضافة إلى تشجيع دول أعضاء أخرى". وتابع "لقد فقدنا ٣٦٠ مليون دولار، ولا أعتقد أننا سنحصل على هذا المبلغ من الولايات المتحدة العام القادم"، معربًا عن أمله بأن" تؤدي التسهيلات والإجراءات الجديدة في غزة، مثل زيادة ساعات الكهرباء، ليس فقط إلى منع اندلاع حرب جديدة، بل لإعطاء مساحة كبيرة للاجئين في قطاع غزة". وعن عدد الموظفين الذي يعملون لدى "أونروا" في قطاع غزة، أشار إلى أن ١٣ ألف موظف محلي يعلمون لديها، مقابل ٣٠ موظفًا دوليًا، تم تقليص ١٠ موظفين منهم.

ونوّه إلى أن الوكالة بحاجة لبناء مدارس جديدة لاستيعاب أعداد الطلاب التي تزداد كل عام، كما أنه ليس لدينا تمويل كافٍ لتوظيف مدرسين جدد حتى يكون عدد الطلبة بالصف الواحد متوسطًا وليس فوق الـ ٤٠ طالبًا.

وعن حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، قال مدير عمليات "أونروا": "يجب أن يجلس الفلسطينيون كطرف متساو مع الإسرائيليين من أجل مناقشة هذه القضية وإيجاد حل عاجل لحق العودة". وأشار إلى أن "القلق الأكبر أن الدول الأعضاء تركز على "أونروا" أكثر من تركيزها على إيجاد حل عاجل لقضية اللاجئين، مبيّناً أن "المشكلة هنا ليس في الوكالة بل في إيجاد حل لقضية اللاجئين".